

# وجهة واضحة

الثقة في مستقبل الاقتصاد مفتاح النجاح في أمريكا اللاتينية

بالفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩. وجدير بالذكر في هذا الخصوص أن التباطؤ المرجح استمراره في الصين ينبئ بأن أسعار السلع الأولية ستظل منخفضة على مدار السنوات الثلاث إلى الخمس القادمة وأن بلدان أمريكا اللاتينية قد تحتاج إلى إيجاد مصادر جديدة لتحقيق نمو قوي. وبالإضافة إلى ذلك، تشير الزيادة المتوقعة في سعر الفائدة على الأموال الفيدرالية الأمريكية إلى عودة الأوضاع الطبيعية بعد فترة مطولة من السيولة الميسرة في الأسواق المالية العالمية. وبينما يتوقع معظم المراقبين سير الأمور بسلاسة في هذا السياق، فالاحتمال قائم بأن تؤدي إلى حدوث اضطرابات في الأسواق المالية. وفي بعض البلدان، ستتفاقم آثار هذه الظروف العالمية بسبب مواطن القلق المحلية، مثل زيادة القلق من الفساد أو عدم اليقين الناشئ عن الإصلاحات الهيكلية التي يتوقع أن تعطي دفعة للنمو في نهاية المطاف، ولكن بعد فترة من الاضطراب المبدئي. وتعتبر استعادة الثقة أمراً ضرورياً لإعادة النمو المتراجع إلى مسار الصعود. ولذلك يتعين الحفاظ على ركائز المالية العامة والسياسة النقدية — وإعادة إرساء تلك الركائز في بعض الأحيان. فعلى جانب المالية العامة، قد يكون على البلدان إصدار إشارة واضحة تؤكد أن سياسة المالية العامة ستعود إلى مسارها الصحيح عقب التحول المضاد للاتجاهات الدورية بعد انهيار شركة ليمان براذرز عام ٢٠٠٨.

وقبل عام ٢٠٠٨، أدى النمو المرتفع وتزايد أسعار السلع الأولية إلى تمكين الحكومات من إجراء زيادة كبيرة في الإنفاق مع تخفيض نسب الدين إلى إجمالي الناتج المحلي. وفي عام ٢٠٠٩، قامت بلدان أمريكا اللاتينية بتنفيذ إجراءات جريئة على صعيد المالية العامة لتخفيف آثار الأزمة المالية العالمية. ونجحت إجراءاتها المضادة للاتجاهات الدورية في تخفيض أثر الصدمة الخارجية، ولكن أبحاث الصندوق أوضحت أن معظم التوسع الذي حدث في المالية العامة كان من خلال زيادة الأجور والتوسع في برامج الرعاية الاجتماعية، وهو توسع يصعب التراجع عنه. وبالإضافة إلى ذلك، تطلبت الأزمة بعض التعديل والتخفيف لقواعد

**يتجادل** الاقتصاديون الأكاديميون حول ما إذا كانت الثقة تمثل قوة دافعة مستقلة للنتائج الاقتصادية أو تعكس معلومات أساسية عن حالة الاقتصاد حالياً وفي المستقبل. ولكن الممارسين يعلمون أن مشكلات الثقة حقيقية، مهما كانت طبيعتها، وأن الثقة في السياسات وصناعاتها تختبر في الأوقات العصيبة.

وها نحن نمر بوقت عصيب. فبعد خمس سنوات من النمو المتراجع، تواجه أمريكا اللاتينية أبطأ معدلات النمو الاقتصادي منذ عقد ونصف العقد. فنقطة الأعمال والمستهلكين قريبة مما كانت عليه في أعقاب إفلاس شركة ليمان براذرز الاستثمارية الأمريكية بينما نجد كثيراً من بلدان المنطقة مهدد بانخفاض النمو لفترة مطولة. والواقع أن مؤشرات الثقة لا تزال أقل بنحو ٣٠٪ من مستويات الذروة المسجلة في عام ٢٠١٠.

ويرجع هذا لعدد من الأسباب: عدم وجود وجهة للسياسات بعد انتهاء فترة ارتفاع أسعار السلع الأولية، وعدم اليقين بشأن إمكانية وجود مصادر أخرى للنمو، والأزمات السياسية الناشئة عما حققته الطبقة المتوسطة المتنامية من مكاسب غير قابلة للاستمرار، إلى جانب حالات الفساد. ويتضح انخفاض مستوى الثقة بالنظر إلى الدرجات التي سجلتها شعبية الرؤساء في الآونة الأخيرة.

## دفعة جديدة

ولاستعادة الثقة، ودعم النمو القابل للاستمرار على المدى الطويل، وضمان تعميم ثمار الرخاء على الجميع، يتعين على حكومات المنطقة أن توضح وجهة سياساتها الاقتصادية وتعمل على تعميق الديمقراطية ومؤسسات السوق في أمريكا اللاتينية. فمن الضروري تقوية أطر السياسات والإصلاحات الهيكلية لدعم التعافي الاقتصادي، ولكن القادة السياسيين قد يضطرون إلى اتخاذ خطوات إضافية لدعم الحوكمة والشفافية وسيادة القانون.

وستظل الاتجاهات العامة في الاقتصاد العالمي تشكل عبئاً ثقيلاً على النمو والثقة في المنطقة، رغم حدوث تحسن كبير في البيئة السائدة مقارنة



ألبياندرو ورنر يعمل مديراً لإدارة نصف الكرة الغربي في صندوق النقد الدولي.

المحلي سنويا على المدى المتوسط. فمع قلة الحوافز أمام استثمارات القطاع الخاص في مشروعات البنية التحتية، غالبا ما يضطر القطاع العام لمد يد العون عن طريق الشراكات بين القطاعين العام والخاص أو الاضطلاع بالاستثمارات وحده. وهناك بلدان كبرى في المنطقة بدأت بالفعل، أو أعلنت اعتزامها، تنفيذ برامج مهمة للبنية التحتية بغرض معالجة هذه الفجوات. ويعمل الصندوق على توسيع

## الاتجاهات العامة في الاقتصاد العالمي ستظل عبئا ثقيلا على النمو والثقة في المنطقة.

نطاق العمل في هذا المجال عن طريق مساعدة صناعات السياسات على تقييم الانعكاسات الاقتصادية الكلية والمالية التي تترتب على اتباع مناهج بديلة في الإنفاق على البنية التحتية وتقييم وتحسين القدرات المؤسسية لإدارة الاستثمار العام.

لكن متطلبات استعادة الثقة تتجاوز تقوية السياسات والمؤسسات. فيجب على الزعماء السياسيين أخذ زمام القيادة بتقديم تفسير واضح للأولويات وحشد التأييد للخيارات الصعبة من خلال الحوار الاجتماعي. وتشير الدراسات المعنية بالإصلاحات الهيكلية أن تصميم الإصلاحات وتوافق آراء المجتمع ضروريان لنجاح الإصلاحات وديمومتها.

ولنأخذ أستراليا على سبيل المثال. فبعد فترة من النمو دون المستوى، شرعت في الإصلاحات الهيكلية بدءا من منتصف ثمانينات القرن الماضي، واستمرت في تنفيذها على عدة مراحل. وبالإضافة إلى استعادة الاستقرار الاقتصادي الكلي، اضطلت أستراليا بسلسلة من الإصلاحات في المالية العامة وسوق العمل والمنتجات، مما حقق تحسنا كبيرا في أداء الاقتصاد الكلي. ولكن أحد المقومات الأساسية في هذا النجاح هو بناء توافق سياسي في الآراء من خلال منهج استباقي شمل الحكومة والمجتمع المدني. وبفضل البيئة المرشحة بالمناقشات التفصيلية والمفتوحة لخيارات السياسة — عن طريق المراكز البحثية، والاتحادات المهنية، والجامعات، وغيرها من المؤسسات — تحققت درجة مؤثرة من التأييد والتلاحم الاجتماعي. وقد بدأت بعض بلدان أمريكا اللاتينية بناء مثل هذه البيئة الداعمة، حيث تقوم لجان الخبراء المتخصصة بالتداول في أفضل الإصلاحات الممكنة وعقد المناقشات حولها وتقديم الاقتراحات بشأنها، وهو مجال من مجالات صنع السياسات يحتاج إلى اهتمام أكبر ويستحق الحصول عليه. ومن خلال المعالجة القوية للفساد، على غرار الجهود التي بدأت في بعض بلدان المنطقة، يمكن تحقيق الكثير أيضا لاستعادة الثقة وبناء المؤسسات اللازمة للنمو الاحتوائي والقابل للاستمرار.

ولا يزال العديد من بلدان المنطقة ملتزما بأطر سياساته القوية. ولكن نظرا للتغير السريع في الأداء الاقتصادي والضعف المفاجئ في ثقة الأعمال والمستهلكين، لا ضير من إعادة تأكيد هذا الالتزام بصفة مستمرة، وخاصة فيما يخص السياسات الاقتصادية الكلية. ويمكن أن يكون وجود جدول أعمال واضح للإصلاحات الهيكلية عاملا مساهما في دعم الثقة — في مناخ يتسم بدرجة أكبر من الحوكمة الرشيدة وسيادة القانون — مع قيام الزعماء السياسيين بتوضيح أولويات السياسة وحشد تأييد أقوى للخيارات الصعبة من خلال الحوار الاجتماعي. ■

المالية العامة وزيادات في نسبة الدين إلى إجمالي الناتج المحلي. أما التحدي الكبير في العامين القادمين فيتمثل في إعادة هذه النسبة إلى مسار تنازلي، وتعديل أطر المالية العامة لضمان التراجع بسرعة معقولة عن التوسع المالي المضاد للاتجاهات الدورية، وتحقيق تحسن ملموس في كفاءة الإنفاق العام.

وعلى جانب السياسة النقدية، سيكون الهدف الأساسي هو الالتزام قدر الإمكان بما تبرره الدورة الاقتصادية وضغوط التضخم، نظرا للفروق بين كبرى الاقتصادات المتقدمة فيما يتعلق بمسار استعادة الأوضاع النقدية الطبيعية. فاستعادة هذه الأوضاع في الولايات المتحدة، واحتمال التدفقات الرأسمالية الخارجة، والتقلبات في أسعار السلع الأولية، وتغيرات سعر الصرف المصاحبة — مع عدم اليقين بشأن الناتج الممكن والفجوات القائمة — كل ذلك يشكل تحديات أمام استهداف التضخم وأطر السياسة النقدية. وفي البلدان ذات النظم القوية لاستهداف التضخم، يمكن التعامل مع هذه التحديات كما أن تحركات سعر الصرف سيكون لها دور إيجابي في عملية التصحيح. وستعين مواجهة خيارات أصعب على مستوى السياسات في بلدان المنطقة غير القادرة على النفاذ إلى الأسواق الرأسمالية الدولية و/أو التي تتسم أسعار صرفها بالجمود. وأخيرا، لا يزال معدل التضخم مرتفعا في بعض البلدان، ومن المرجح أن يرتفع نتيجة للبيئة الخارجية — وهو ما قد يؤدي إلى تغييرات في النظم المطبقة.

ونظرا للتحوّل الذي شهدته الأوضاع الخارجية التي كانت مواتية، يتعين المتابعة الدقيقة لمدى تعرض قطاع الشركات الخاصة للمخاطر بغية الحفاظ على الاستقرار المالي. فقد قامت منشآت الأعمال في المنطقة بزيادة نسب الرفع المالي، بعد فترة طويلة من النمو المرتفع، وأسعار الفائدة المنخفضة، والأوضاع المالية الميسرة، ومعدلات التبادل التجاري المرتفعة، والعملات القوية. ومع التحوّل الذي طرأ على هذا المزيج غير المسبوق من الأوضاع الإيجابية، ستجد بعض الشركات المالية نفسها محملة بأعباء ثقيلة من الديون، وهو ما يرجح أن يضعف وضعها المالي ويتسبب في تخفيض نسب الرفع المالي على نحو قد يكون مثيرا للاضطراب.

### إرساء الأسس

ولكن أهم تحد يواجه المنطقة هو إرساء الأسس لاستئناف النمو المرتفع والقابل للاستمرار. فأتثناء فترات الرواج، سمحت أسعار السلع الأولية المرتفعة وأسعار الفائدة المنخفضة لكثير من هذه البلدان بزيادة الاستثمار والحفاظ على رصيد جيد في الحساب الخارجي. وقد عدنا الآن إلى الفخ التاريخي الذي أضر المنطقة لفترة طويلة، وهو المتمثل في انخفاض الادخار والاستثمار ونمو الإنتاجية. وتعتبر الإصلاحات الهيكلية مطلبا أساسيا لتنشيط الادخار والاستثمار وإطلاق الإنتاجية، وهي عملية مستمرة وتعتمد بلا شك على ظروف كل بلد على حدة. فبعض البلدان قد يرغب في التركيز على الإصلاحات التي تحد من الاختناقات في استثمارات القطاع الخاص، ولا سيما بالاستثمار الرشيد في البنية التحتية وتيسير إعادة توزيع العمالة وتنويع الإنتاج. وبالنسبة لبلدان المنطقة التي أصبحت أقل تنافسية حسب مراتب التنافسية الصادرة عن المنتدى الاقتصادي العالمي منذ عام ٢٠١٢، يجب إعطاء أولوية لتقوية المؤسسات التي تدعم التنافسية. وأخيرا وليس آخرا، من الضروري تعزيز مهارات القوى العاملة عن طريق التعليم والتدريب لضمان النمو على المدى المتوسط.

وعادة ما تستغرق الإصلاحات وقتا حتى تؤتي ثمارها، ولكن من مزايا الاستثمار في البنية التحتية ما يصاحبه من تنشيط للطلب الكلي والناتج على المدى القصير. وكما هي الحال في أسواق صاعدة أخرى، يتطلب اتساع فجوة البنية التحتية المتزايدة في أمريكا اللاتينية القيام باستثمارات إضافية تقدر بنحو ٣ إلى ٤٪ من إجمالي الناتج